



التحفيز البيئي ودوره في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة Environmental motivation and its role in activating the dimensions of sustainable development

خدير زينب

جامعة غرداية، الجزائر

khadir.zineb@univ-ghardaia.dz

مخبر السياحة الإقليمي والمؤسسات

جودي بلعيد¹

المركز الجامعي نور البشير بالبيض، الجزائر

b.djoudi@cu-elbayadh.dz

مخبر الدراسات القانونية التطبيقية

تاريخ القبول للنشر: 2025-09-15

تاريخ الاستلام: 2025-08-30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيز البيئي في دعم أبعاد التنمية المستدامة، من خلال استعراض الأدوات الجبائية والإدارية والتوعوية التي اعتمدتها التشريعات والسياسات الوطنية والدولية للحد من الانعكاسات السلبية للنشاط الاقتصادي على البيئة. ورغم الجهود المبذولة، تبقى هذه الآليات غير كافية أمام استمرار الانتهاكات، مما يستدعي تكثيف الوعي المجتمعي وتطوير أساليب التحفيز لتعزيز الانسجام بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. الكلمات المفتاحية: التحفيز البيئي، التنمية المستدامة، الجباية البيئية، التحفيز الإداري، الوعي البيئي.

Abstract:

This study highlights the role of environmental incentives in promoting sustainable development through fiscal, administrative, and awareness mechanisms adopted by national and international policies to limit the negative impacts of economic activities on the environment. Despite the efforts, these mechanisms remain insufficient as violations persist, which calls for greater awareness and stronger incentive tools to achieve a balance between economic growth and environmental protection.

Keywords: Environmental incentives, sustainable development, taxation, administrative incentives, awareness.

¹ جودي بلعيد

مقدمة

أدرك العالم متأخراً أن النموذج التنموي الذي كان معتمداً ليس مستداماً، إذ ارتبطت الأنشطة الاقتصادية بأزمات متعددة تهدد التوازن البيئي، فكان ارتفاع درجة حرارة الكوكب المتزايدة وتلوث المياه والهواء سببه الانبعاثات الغازية السامة وتبديد الموارد الطبيعية، مما قد يؤدي إلى مزيد من الكوارث ويؤثر على استدامة الموارد وعلة بقاء أنواع كثيرة من الكائنات الحية، وكذلك على حياة البشر وصحتهم. وهو ما جعل الفكر الاقتصادي يقتنع بضرورة نشوء نموذج مستدام بمقدوره تحقيق التنمية دون الإضرار باستدامة الموارد الطبيعية، ويعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف الاقتصادية والحماية البيئية واستدامتها.

وعليه، فإن مفهوم التنمية المستدامة ظهر في سياق تلافي أخطاء الماضي والجيلولة دون تفاقم مشكلات النموذج السابق. وقد كان هذا المفهوم ملازماً للبعد البيئي، فقد أصبحت هذه الأجيال مسؤولة عن المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، لذلك يجب الاهتمام بالبيئة، وستكون له آثار مضرّة بالتنمية بشكل عام مستقبلاً.

والتنمية بالمفهوم الجديد اشتملت على العديد من الأبعاد التي شملت مختلف النواحي المعاشة في العالم المعاصر والتي سنفصل فيها فيما سيأتي، وسنحاول من خلال هذه الدراسة رصد العلاقة بين التحفيز على حماية البيئة وبين تفعيل أبعادها التي تشتمل على نواح متعددة وجب تحقيق الانسجام والمواءمة بينها.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في الكشف عن دور التحفيز البيئي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وكيفية توفير التحفيز البيئي للمناخ العامل لتفعيل هذه الأبعاد وأثر التحفيز البيئي على استراتيجيات التنمية المستدامة، مما يثير سؤالاً رئيسياً يتمحور حوله البحث، وهو:

- كيف يساهم التحفيز البيئي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة؟ والذي يدفع بدوره إلى تساؤلات أخرى تتمثل في:
- ما هي المفاهيم العامة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة والأبعاد التي تقوم عليها؟
 - فيما تتمثل المجالات التي يمكن أن تكون أرضية للتحفيز البيئي والسيطرة على النشاطات الاستثمارية بحيث تكون صديقة للبيئة؟

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من الواقع المعاش الذي أصبحت فيه مفاهيم حماية البيئة موضوعاً مطروحاً وشائعاً على المستوى الدولي والوطني من خلال المؤتمرات والمنتديات الدولية، ومن خلال النشاطات الجموعية والتوعوية خاصة في العالم الثالث، حيث يشكل سؤال التنمية هاجساً يرافق مسيرة هذه الدول وشعوبها، إضافة إلى أن الحفاظ على الموارد الطبيعية وللحاق بركب الدول المتقدمة وبناء تنمية اقتصادية عصرية تتلافى مشاكل النموذج السابق.

منهجية الدراسة

ولإنجاز هذه الدراسة، فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مفاهيم البيئة والتنمية المستدامة، ودور التحفيز البيئي في تفعيل أبعادها المختلفة.

1- البيئة والتنمية المستدامة

قبل النفاذ إلى دور التحفيز البيئي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، وجب أولاً أن نفهم معنى التنمية المستدامة والبيئة، والعلاقة بينهما والأسس التكاملية التي تربط بين المفهومين لبيان فائدة التشجيع على سياسات حماية البيئة للتنمية المستدامة كما سيأتي:

1.1- مفاهيم حول البيئة والتنمية المستدامة

حتى تتمكن من فهم دور التحفيز البيئي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، يجب تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع والتي سنأتي عليها من خلال:

1.1.1- تعريف البيئة وعناصرها

الظهور الأول لمصطلح البيئة كمشكلة قانونية كان أثناء الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972، فقد ورد بالأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر استخدام مصطلح البيئة (Environment) بدل الوسط الإنساني). (Milieu du humain) عامر، 1983، ص 682

وقد تم تعريفها بالمؤتمر على أنها: "مجموعة المجتمعات الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى، ويحصل منها على غذائه، ويمارس فيها أنشطته". كما تعرف البيئة على أنها الحيز المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ويتفاعل معه، حيث يتأثر بمكوناته ويؤثر فيها. يشمل هذا المجال جميع العناصر التي يتكون منها، سواء كانت عناصر طبيعية مثل الصخور والمعادن، أو مصادر الطاقة والأراضي والموارد المائية، بالإضافة إلى العوامل المناخية كالحرارة والضغط والرياح والأمطار، والنباتات الطبيعية، وكذلك الأنظمة البحرية والبرية والمائية التي تحتوي على الكائنات الحية. كما تشمل البيئة أيضاً المكونات التي صنعها الإنسان وأسهم في وجودها، مثل المباني ووسائل النقل والاتصالات، إلى جانب المزارع والمصانع والسدود وغيرها من المنشآت. (عادل السيد، 2019، ص 1044)

يشمل هذا المفهوم كافة الموارد والمنتجات، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، التي تساهم في تلبية احتياجاته. وقد عرفت منظمة اليونسكو البيئة بأنها كل ما يحيط بالإنسان من عناصر خارجية، سواء أكان تأثيرها مباشراً أم غير مباشر. وتتجلى هذه المؤثرات من خلال الأنشطة المختلفة التي يتفاعل معها الإنسان ويدركها عبر وسائل الإعلام وأدوات الاتصال المتاحة. ولا يقتصر هذا الفهم على الحاضر فحسب، بل يتضمن أيضاً إرث الماضي المتمثل في العادات والتقاليد، ويُضاف إليه أهمية الاكتشافات والإنجازات المعاصرة. (سوزان، 1999، ص 26)

عرف مؤتمر بلغراد لعام 1975 البيئة بأنها الرابط الحيوي الذي يجمع بين العالم الطبيعي والفيزيائي الحيوي من جهة، والعالم الاجتماعي والسياسي الذي أبدعه الإنسان من جهة أخرى. هذا التعريف يعكس التفاعل الديناميكي بين مكونات الطبيعة وعناصر المجتمع الإنساني، مشيراً إلى التكامل بين هذين العالمين في صياغة وجود الإنسان وتأثيره في محيطه. (ناديا، 2016، ص 37).

المؤتمر الدولي للتربية البيئية (تبليسي، 1977)

قدم المؤتمر الدولي للتربية البيئية، الذي انعقد في تبليسي بجورجيا السوفيتية خلال الفترة من 12 إلى 26 أكتوبر 1977، تعريفاً شاملاً للبيئة. حيث وصفها بأنها الإطار الذي يحيط بالإنسان ويتيح له تلبية احتياجاته الأساسية من غذاء وكساء وعلاج ومسكن. وفي هذا الإطار أيضاً، تتجلى علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين، مما يعكس الترابط بين الإنسان ومحيطه الذي يدعمه في مختلف جوانب حياته (إسلام محمد، 2016، ص 19).

وتتكون البيئة من:

أ- عناصر طبيعية

وهي العناصر الموجودة أصالة في البيئة دون تدخل الإنسان، وتتمثل في: الماء: يُعدُّ أحد الركائز الأساسية في البيئة الطبيعية، فهو سر الحياة وشرط لا غنى عنه لوجود الكائنات الحية واستمراريتها. من خلاله تستمر الحياة، إذ يمثل العامل الحيوي الذي تعتمد عليه كل المخلوقات في بقائها ونموها (ناديا، 2016، ص 56).

الهواء: هو أثنى عنصر في البيئة، لأنه سر الحياة الذي لا يمكن تجاهله على الإطلاق. وهو من مكونات الحياة للكائنات الحية مثل غازي النيتروجين والأكسجين، وبالتالي فإن أي تغيير يحدث في المكونات الطبيعية للهواء يؤثر سلباً على هذه الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات (عطية، 2014، ص 122).

التربة: وهي مادة هشة تغطي الصخر، وفي الوقت نفسه تتعرض للاستغلال البشري، لأن النمو السكاني السريع يؤدي إلى الإفراط في استغلال الأراضي لإنتاج المزيد من السلع. والغذاء الذي يحتاجونه لإعالة أنفسهم، مما يؤدي إلى الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، مما يسبب مزيداً من الضغط (زنكة، 2012، ص51). فالتربة تتألف من مزيج متنوع من الجسيمات المعدنية ذات الأحجام المختلفة، إلى جانب المواد العضوية ومجموعة واسعة من الكائنات الحية. فالتربة تتسم بخصائص بيولوجية وكيميائية وفيزيائية تتسم بعضها بالحركية، ما يعني أنها قد تتغير تبعاً لأساليب التعامل معها، كما تقوم التربة بأدوار حيوية متعددة، فهي تشكل الأساس الذي يدعم نمو النباتات وتنوع الكائنات الحية. من خلال توفير البيئة المثلى لتبادل الماء، والمواد الطبيعية، والطاقة، والهواء، مما يجعلها عنصراً أساسياً في استمرارية الحياة البيئية (فاطمة، 2020، ص265).

ب- البيئة الاصطناعية

وهي ذلك الوسط الذي ابتدعه الإنسان كالأثار والإنشاءات المدنية والسدود، وتتمثل في مجموع النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإدارية التي أنشأها الإنسان لتنظيم حياته، والتي يمارس من خلالها أنشطته وعلاقاته الاجتماعية. لا شك أن بيئة الإنسان من سدود وأعمال بناء وآثار تعود إلى العقل البشري والموهبة الإبداعية التي يمتلكها الإنسان في إبداعاته، وتشير البيئة الاصطناعية إلى البيئة التي أدخلها الإنسان عبر الزمن إلى بيئته الطبيعية من أنظمة وأساليب وأدوات لتلبية احتياجاته الإنسانية واحتياجاته الأساسية، وهو التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية (كريمة ووسام، 2016، ص19).

2.1.1- تعريف التنمية المستدامة وأبعادها

تنوعت تعريفات التنمية المستدامة بتنوع الزوايا التي ينظر إليها الباحثون من خلالها. تُعرف التنمية المستدامة بأنها: "الإدارة والاستخدام الحصري للموارد الطبيعية الأساسية مثل الأراضي والمياه دون إهدار أو تأخير الاستثمارات، كل ذلك سعياً إلى تزويد السكان الحاليين والمستقبليين بالتقنيات المتعددة وفق اقتصاد

وتكنولوجيا حديثة ومقبولة اجتماعيًا من خلال شبكة من المؤسسات المسؤولة" (علي، 2022، ص274).

وتعني التنمية اقتصاديًا للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

وعلى المستوى الاجتماعي والإنساني، تعني التنمية السعي نحو تحقيق استقرار في معدلات النمو السكاني، مع تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وبالأخص في المناطق الريفية. أما على الصعيد البيئي، فهي تتجسد في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والمياه، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة (نور الدين، 2019، ص150).

بالإضافة إلى ما سبق، عُرِفَت التنمية المستدامة، وفقًا للجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978، بأنها العملية التي تتيح للجيل الحالي تلبية احتياجاته دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم المستقبلية (نور الدين، 2019، ص150).

وقد قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، المعروفة بلجنة برتلاند، تعريفًا مشابهًا للتنمية المستدامة، حيث وصفتها بأنها التنمية التي تفي بمتطلبات الحاضر دون تعريض احتياجات أجيال المستقبل للخطر.

أما تعريف هيئة برتلاند للتنمية المستدامة، فقد نال شهرة عالمية في الأوساط الاقتصادية منذ بدايات ظهور هذا المفهوم. فقد تم تقديم هذا التعريف في تقرير الهيئة الشهير "مستقبلنا المشترك" الصادر عام 1987، والذي يعبر عن عملية تضمن لنا تلبية حاجتنا الحالية دون التأثير سلبيًا على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، ومن هنا ينبع الإدراك العالمي بأهمية إدماج البعد البيئي في التنمية والتخطيط المستقبلي.

ويمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى إلى التوفيق بين الأبعاد التي لها أثر مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أرساها تقرير بورنتلاند

- والتي تم اعتبارها لاحقاً في مبادئ القانون الدولي حيث تتداخل هذه الأبعاد وتتكامل مع بعضها البعض، وتتمثل في ثلاثة أبعاد رئيسية: (علي، 2022، ص 278).
- **البعد الاقتصادي:** يتم تحقيق الاستدامة من خلال توليد عوائد عالية تسمح بإعادة استثمار بعضها لإحلال الموارد وتجديدها والحفاظ عليها، والإنتاج المستمر للسلع والخدمات، والحفاظ على مستوى معين من التوازن، والاستدامة، وكفاءة رأس المال، والعدالة الاقتصادية، وتوفير وإشباع الاحتياجات الأساسية مما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد.
 - **البعد الاجتماعي:** يتمحور هذا البعد للتنمية المستدامة حول الإنسان وتركز بشكل أساسي على العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع المحتاجين، وتعزيز قيمهم الديمقراطية بشفافية مع مراعاة حقوق المواطنين والاستقرار الاقتصادي وتنوع الدولة.
 - **البعد البيئي:** تتمحور هذه الفكرة حول ضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، فالهدف هو استخدام هذه الموارد بما يخدم الإنسان، مع التركيز على تنمية الأراضي واستصلاحها، والحفاظ على نقاء المياه والهواء، وضمان استمرارية النظم البيئية. ويأتي ذلك من دون تجاوز الحدود أو استنزاف الموارد، أو تلويثها أو التفريط فيها، بل يتعين العمل على تعزيز استدامتها للأجيال القادمة.

2.1- العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة

من خلال هذا المطلب سيتم التعرض إلى العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، من خلال بيان كيفية تأثير التنمية على البيئة، وأثر مراعاة حماية البيئة على التنمية.

1.2.1- علاقة النشاط الاقتصادي بمشاكل البيئة

النشاط الاقتصادي، بطبيعته يحدث ضمن حدود زمانية ومكانية معينة، مما يجعله متأثراً بشكل كبير بالبيئة الطبيعية التي تحيط به وتشكل الإطار العام للمجتمع الذي يمارس فيه. سواء تعلق الأمر بنشاط زراعي، صناعي، أو أي نشاط

آخر، فإنه يتفاعل مع البيئة بشكل متواصل. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دراسة هذا التفاعل من ثلاث زوايا أساسية: أولاً، العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والمخلفات التي تنتج عنها. ثانياً، التأثيرات البيئية الناتجة عن تلك المخلفات وما تسببه من تغييرات في النظام البيئي. وثالثاً، التكاليف الإجمالية لهذه التغييرات على البيئة الطبيعية. (الشيخ، 2002، ص 37).

لقد فهم المجتمع الدولي هذا الارتباط الوثيق بين النشاط الاقتصادي والبيئة، حيث أشارت الدراسات الدولية إلى مخاطر بعض الأنشطة الاقتصادية الأكثر خطورةً على البيئة الطبيعية. (الشيخ، 2002، ص 39، 40). وشهد النشاط الاقتصادي نمواً هائلاً، يتجلى بوضوح في الارتفاع الكبير لاستهلاك الطاقة، حيث تضاعف هذا الاستهلاك بمعدل 4.5 مرات، منتقلاً من 2 مليون طن من الفحم المعدني في عام 1950 إلى أكثر من 9 ملايين طن في عام 1985، ومن المتوقع أن يصل إلى 20 مليون طن بحلول عام 2050. وقد نتج عن هذا الارتفاع المتواصل في استهلاك الطاقة زيادة موازية في انبعاث الغازات والمركبات الكيميائية الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، مما أسهم في زيادة تراكم الكربون الذي يلوث الغلاف الجوي، وإذا لم تُتخذ تدابير دولية للحد من استهلاك الطاقة، فمن المرجح أن تتفاقم هذه الظاهرة، مما سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة في المستقبل.

كما كان للصناعات البتروكيمياوية الأثر الكبير في تلويث المياه والتربة، وتسببت عمليات قطع الأشجار لتلبية الطلب على الأخشاب أيضاً في الكثير من الأضرار على البيئة. (الشيخ، 2002، ص 39، 40). وعليه فإن للنشاط الاقتصادي الكثير من الأضرار التي ستلحق بالبيئة.

2.2.1- أهمية حماية البيئة لتطبيق التنمية المستدامة

أثارت العلاقة بين حماية البيئة والتنمية المستدامة جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، حيث انقسمت آراؤهم بشأن طبيعة هذه العلاقة. ورغم اختلافاتهم، إلا أن الجميع اتفق على استحالة القضاء على التلوث بشكل كامل أو تحقيق بيئة

نظيفة تماماً بنسبة 100%. من جهة، يرى فريق من الاقتصاديين أن ثمة تعارضاً بين التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة، إذ إن الأخيرة تتطلب نفقات مرتفعة قد تؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. ويذهب مؤيدو هذا الرأي إلى أن التكاليف البيئية المضافة إلى عمليات الإنتاج قد تقلل من قدرة الدول النامية على المنافسة في الأسواق العالمية، مما يضعف قدرتها التصديرية، كما يرون أن الإنفاق على حماية البيئة يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يسهم في زيادة معدلات البطالة داخل المجتمع.

وقد ذكر هؤلاء الاقتصاديون جميع الأسباب المذكورة أعلاه باعتبارها الحاجة إلى تعزيز التدابير الرامية إلى حماية البيئة، وخاصة في المراحل الأولى من التنمية. وذلك لأن البلدان المتخلفة تعتمد بشكل أساسي على توفير الأنشطة الصناعية وأنشطة البنية التحتية من قبل المستثمرين الأجانب من أجل تنميتها. لذلك ذهب بعض الاقتصاديين إلى أن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة علاقة عكسية، أي أنه مع زيادة الأرباح، تزداد المخاوف البيئية. (الشيخ، 2002، ص 99).

ركزت العديد من الدراسات الاقتصادية والتنموية على الموارد التقليدية واعتبرتها ذات أهمية اقتصادية، بينما تجاهلت الموارد الحرة مثل الهواء والماء، مما أدى إلى تصورها كموارد غير ذات قيمة اقتصادية وبالتالي غير مؤثرة على البيئة. ويُعتبر الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية قضية رئيسية في صياغة السياسات الاقتصادية للدول، حيث يُظهر نقص الموارد الحرة أن التحليل الاقتصادي التقليدي يقتصر على العوامل المرتبطة بالسوق فقط، متجاهلاً جوانب أخرى مهمة.

في السابق، كانت الأسعار تُعتبر المؤشر الرئيسي لقيمة السلع في السوق، بينما كانت الموارد الحرة تُستخدم بشكل غير محدود دون قيود على الكميات أو طرق الاستخدام، رغم الأضرار المحتملة. ومع ذلك، تغيرت هذه النظرة جذرياً، حيث بدأ الاعتراف بأهمية الموارد الحرة وتأثيرها على الاقتصاد والبيئة، وذلك بسبب:

- التصنيع المتزايد الذي أدى إلى انتشار التلوث البيئي، والذي طال في معظم الأحيان الموارد الحرة. ونتيجة لذلك، بدأت هذه الموارد تُظهر علامات الندرة، وبدأت تدخل في نطاق العرض والطلب، بعدما كانت تُعتبر خارج إطار الملكية وليس لها أي قيمة في التبادل، لكنها اليوم تواجه تهديدًا كبيرًا بالانحسار.
- التحليل الاقتصادي يتناول إنتاج الموارد واستهلاكها، لكن على الرغم من آثاره السلبية على التلوث البيئي والرفاهية الاجتماعية الحقيقية، فقد اعترف مؤخرًا بهذا الشكل من الرفاهية الذي لم يكن محل اهتمام على عكس الاستهلاك، وبالتالي فإن قيمة استخدام الموارد الحرة أصبحت مشكلة بالنسبة للدول، حيث أن التلوث يسبب انخفاضًا كبيرًا في هذه القيمة وذلك من خلال خلق خيار إلغاء أو تعويض هذه القيمة عند استخدامها. وهي مياه نظيفة وعندما تتلوث تدفع الدول مقابل إزالتها من الماء أو غير ذلك. (الشيخ، 2002، ص 99).

تركز مبادئ التنمية المستدامة على أن استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي سيترك آثارًا سلبية على التنمية والاقتصاد بشكل عام، إذ أن جوهر التنمية المستدامة يتمثل في تحقيق توازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون إهدار الموارد الطبيعية، مع ضمان الحفاظ على الأمن البيئي. ومن هنا، تُعتبر التنمية وسيلة أساسية للارتقاء بحياة الإنسان. ولكن ما حدث على أرض الواقع كان عكس ذلك تمامًا؛ حيث أصبحت التنمية واحدة من أبرز العوامل التي أدت إلى استنفاد الموارد البيئية والتسبب في تلوثها، الأمر الذي جعل هذه التنمية تخدم المصالح الاقتصادية أكثر مما تخدم الإنسان وبيئته.

وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة علاقة تكاملية، حيث تقوم على التنمية وفق قواعد الاستغلال العقلاني للبيئة كما تعمل على توفير الأرضية المناسبة والمحيط الجيد لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن الشرط الأساسي في هذه العلاقة هو حسن استغلال الموارد الطبيعية من أجل ضمان استغلالها حاضراً ومستقبلاً. وبناءً على ما سبق يستنتج أن تحفيز سياسات

استثمارية واقتصادية وتوعوية تراعي حماية البيئة من شأنه أن يحقق التنمية المستدامة.

2- الحوافز الجبائية البيئية ودورها في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة

أصبحت التنمية المستدامة تشغل حيزاً واسعاً من سياسات الحكومات والدول خصوصاً مع إدراكها بأثرها الإيجابي على البلاد وضمان نموها الاقتصادي الحاضر دون التسبب في الإخلال به مستقبلاً، وذلك بالعمل على التخفيف من عمليات تبديد الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن بين الاقتصاد وحماية البيئة حتى يتسنى للأجيال القادمة استثمار هذه الموارد، والسياسة الجبائية التي سنتطرق إليها في هذا المبحث تعد من أهم العوامل التحفيزية التي تشجع المستثمرين وتدفعهم دفعاً إلى المواءمة بين نشاطاتهم الاقتصادية وبين أبعاد التنمية المستدامة.

1.2 - مفهوم الجبائية البيئية وأهدافها

تعتبر الجبائية البيئية من أهم الأساليب التحفيزية لدفع المستثمرين إلى المشاركة في تطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وهي وسيلة من أنجع الوسائل المتبعة، سنتعرض لهذا الموضوع من خلال هذا المطلب كما سيأتي:

1.1.2- مفهوم وصور الجبائية البيئية

تُعرّف الجبائية البيئية على أنها: "تلك الضرائب المفروضة على الملوّثين الذين يتسببون في أضرار بيئية من خلال أنشطتهم الاقتصادية المختلفة الناتجة عن منتجاتهم الملوّثة واستخدام تقنيات الإنتاج الملوّثة، بحيث يتم تحديد نسبة هذه الضرائب على أساس تقدير كميّة وشدّة الانبعاثات الضّارة بالبيئة". (فارس، 2010، ص349).

أما التحفيز الجبائي البيئي فيعرف بأنه: "تتنازل الدول عن جزء من حقها في تمثيل إيرادات الضرائب من خلال تقديم مساعدات مالية غير مباشرة للكيانات الاقتصادية من أجل تحفيز سلوكيات معينة لدى هذه المجموعة من خلال جذبهم

إلى شروط معينة يحددها القانون وتشارك الدولة في الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية". (زينب وحسن، 2023، ص962، 963).

تنقسم الجباية البيئية التحفيزية إلى جزأين رئيسيين: الإعفاء والتحفيز، ويتجليان في أشكال متنوعة كما يلي:

▪ الإعفاء الدائم: يتمثل في إعفاء النشاطات الاقتصادية المختلفة من الضرائب والرسوم، مع التمييز بين النشاطات الضارة بالبيئة وتلك التي تتوافق مع متطلبات الحفاظ على البيئة.

▪ الإعفاء المؤقت: يُمنح لفترة زمنية محددة، مثل إعفاء مؤسسة ما خلال أول خمس سنوات من بدء نشاطها، وذلك لدعمها في تحمل تكاليف تبني تكنولوجيات صديقة للبيئة، بالإضافة إلى تمكينها من المنافسة بشكل أفضل من خلال إنتاج سلع أكثر استدامة مقارنة بالسلع التي تعتمد على تكنولوجيات ملوثة.

▪ الحوافز الجبائية: يتم فيها إعفاء التجهيزات والمعدات الصديقة للبيئة المستوردة من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها، بهدف تشجيع المؤسسات على تبني تكنولوجيات تحافظ على البيئة، مما يساهم في توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية التي تراعي البعد البيئي.

إلى جانب ذلك، يُعد نظام التخفيض الجبائي أحد أشكال التحفيز البيئي، حيث يُخضع المتعامل الاقتصادي لمعدلات ضريبية مخفضة أو يقلل من الوعاء الضريبي، بشرط الالتزام ببعض المعايير البيئية المطلوبة، وتصنف التخفيضات الجبائية في:

أ- التخفيض في معدل الضريبة

ويتّم ذلك من خلال تعميم جدول نسبِ الضرائب بحيثُ يحتوي على جزءٍ من نسبِ الضريبة يرتبط كل منها بنتائج محددة لأنشطة المنظمة أو بجزء من الوقائع المتعلقة بأهداف خطة التنمية الاقتصادية. كما تراوحت معدلات الضريبة على الشركات بين 25% و19% منذ النصف الثاني من عام 2008. وينطبق معدل

الضريبة البالغ 19% على إنتاج السلع، وإنتاج مواد البناء، والأشغال العامة وأنشطة البناء، في حين تم فرض ضريبة على الشركات وقد تراوحت بين 25% و19% منذ النصف الثاني من عام 2008. ويتم تطبيق معدل ضريبة قدره 25% على أنشطة الخدمات التجارية، بما في ذلك التعدين والوقود (انظر المادة 05 من الأمر رقم 02-08). (ونتيجة لذلك تستفيد المؤسسات المنتجة للسلع ومواد البناء والمؤسسات العاملة في القطاع الاقتصادي من ميزة ضريبية تتمثل في تخفيض معدل الضريبة بنسبة 6% مقارنة بالمؤسسات الأخرى 19% بدلا من 25%، وهذا التخفيض يؤثر على الجميع. (زينب وحسن، 2023، ص 965).

ب- التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة

وهذا ما يعني أنّ جزءاً معيّناً من المادّة الخاضعة للضريبة لا يخضع للاحتساب، على سبيل المثال الإعفاء من الشريحة الأولى من الشرائح الأربعة في إطار ضريبة الدخل الإجمالية. يُمكن منح تخفيضاتٍ ضريبيةٍ للشركات التي تنتج سلعاً صديقةً للبيئة، مثل السيارات التي تستخدمُ الكهرباء بدلاً من الوقود، لأنّ التخفيض يعتبر وضعاً أفضل من الإعفاءات الضريبية، لأنه يمكن إنشاء مؤسسات بأسماء جديدة للاستفادة من الضريبة الجديدة ويمكن للشركات المتعددة الجنسيات أيضاً أن تتجنب الضرائب بنفسها من خلال التلاعب في التسعير التحويلي. (زينب وحسن، 2023، ص 965).

ج- نظام الدفع والرد

ويعتبر هذا النظام من الحوافز الضريبية حيث يطلق عليه ضريبة الاسترداد أو التخزين لأنه يلعب دوراً هاماً في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المشرع في مجالات عديدة منها فكرة فرض الضريبة على الملوّثين في مجال حماية البيئة، انطلاقاً من فكرة التعويض عن الخسائر المحتملة الناتجة عن تلوث التربة. ولذلك يعتبر هذا النظام أداة مباشرة للحد من التلوث البيئي، حيث يهدف إلى إقناع الملوّثين باللجوء إلى وسائل بديلة. كما تقوم فكرة "الدفع والرد" على مبدأ استرجاع عوائد الضرائب البيئية للأشخاص الذين ساهموا في دفعها، وذلك في حال تمكنوا

من إعادة تدوير المواد الملوثة أو استخدام مصادر طاقة صديقة للبيئة. وتتجلى هذه الفكرة في عنصرين أساسيين:

- الدفع: حيث يلتزم المتسبب في التلوث بتحمل كلفة الأضرار التي قد يتسبب بها، ويقوم بإدراجها ضمن تكاليف إنتاجه.
 - الرد: وهو الحافز الذي يُمنح لأولئك الذين ينجحون في التخلص من النفايات بطريقة ملائمة بيئياً، مشجعين بذلك على تبني ممارسات مستدامة.
- يتيح هذا الوضع للممول دفع الضريبة كاملة لكن إمكانية إعادتها مطروحة، حيث أنها على شكل ودیعة، فالمشرع يعطي حقاً قانونياً في إعادتها إذا كانت كاملة متفق عليها، وهذا استثناء للقاعدة القانونية العامة التي تنص على أن الضرائب غير قابلة للاسترداد. (زينب وحسن، 2023، ص 966).

د- نظام الإعانات المالية

تُستخدم الإعانات المالية في مجال حماية البيئة والحد من التلوث من خلال دعم المنتجين في عملياتهم الإنتاجية واعتماد أساليب إنتاج أكثر كفاءة لا تلوث البيئة. يتم تعريف الدعم المالي على أنه تقديم قروض طويلة أو متوسطة الأجل بأسعار فائدة منخفضة. هدفها هو تمويل الاستثمار الأجنبي لشراء الآلات والمعدات لمعالجة التلوث أو تنظيف البحر أو استبدال آلات الإنتاج الحالية بآليات أخرى أقل تلويثاً للبيئة. كما يعمل نظام الدعم بشكل متكامل ومتناغم مع نظام الإعفاء الضريبي باعتباره مجموعة من المساعدات المالية والإعانات. يمكن أيضاً النظر في إضافة القروض الخاصة التي توفرها الحكومة لدعم المؤسسات أو الاستثمارات في مجالات الطاقة المتجددة، أو تقديم دعم مالي وقروض بفترات سداد ممتدة لإنشاء منشآت متخصصة في إعادة التدوير والفرز. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التوافق مع البيئة، ودعم بناء اقتصاد أخضر يعتمد على تقنيات إنتاج نظيفة ومنتجات صديقة للبيئة. كما تسهم هذه الجهود في تعزيز الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء، مما يعزز التنافسية في الأسواق المحلية والوطنية. تتجسد هذه الإعانات في أشكال متعددة، منها:



▪ إعانات للحد من التلوث: وتهدف إلى تقليل مستويات التلوث البيئي وتحسين جودة البيئة.

▪ إعانات لشراء معدات مكافحة التلوث: وهي دعم مالي يُقدم لتسهيل شراء وتركيب المعدات اللازمة للحد من التلوث ومكافحته. (زينب وحسن، 2023، ص: 966، 967).

ولم يبدأ استخدام الحوافز الجبائية كوسيلة لحماية البيئة إلا مؤخراً، حيث طُبقت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 تحت مسمى "النفقات الضريبية"، يهدف هذا النظام إلى تقديم إعفاء جزئي أو كلي من الرسوم البيئية للمؤسسات الملوثة التي تلتزم بالإجراءات المطلوبة لمكافحة التلوث.

في الجزائر كان الاهتمام بالإدارة البيئية غائباً حتى تسعينيات القرن الماضي، حيث لم يكن هناك اهتمام بالإدارة البيئية في الجزائر حتى التسعينيات، وذلك من خلال تنفيذ تدابير وقائية للحد من التلوث. ويرجع التأخير في فرض الضرائب البيئية إلى عوامل سياسية وتنظيمية، بما في ذلك ضعف الإدارة المركزية وتأخر إنشاء السلطات المحلية. كما ساهمت المؤسسات العامة المتخلفة والصعوبات المالية في هذا التأخير. (زينب وحسن، 2023، ص: 968).

2.1.2- أهداف الجباية البيئية

تهدف الدولة إلى جملة من الأهداف من وراء فرضها للضرائب البيئية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

▪ حقيقة أن الضرائب تهدف إلى حماية الناس من خلال ضمان الحماية البيئية الكافية دون أي تصور للتلوث. وفي الواقع يكمن هذا الهدف وراء الدعوة إلى زيادة الضرائب مع قواعد السياسة النقدية المناسبة وهو ما يعني من ناحية أن هذا الدخل يجب أن يزيد بسبب أسعار السلع الاستهلاكية والتي تكون خالية من المخاطر في الأساس، وهو ما يعني أن أسعار السلع الأكثر خطورة مرتفعة للغاية.

- المساهمة في مكافحة التلوث من خلال إجراءات عقابية مثل فرض الضرائب البيئية، سواء كانت عقوبات مالية أو جنائية، تفرض على المخالفين لقوانين البيئة والمسببين لأضرار بيئية.
- إن فرض الضرائب هو وسيلة لإجبار الأفراد والمؤسسات على التوقف عن الأنشطة الملوثة كلياً، وتحمل تكاليف الأنشطة الضارة بالبيئة، بحيث يمكن استخدام عائدات الضرائب لإصلاح والتحقيق في الأضرار الناجمة عن السلوك البيئي الضار.
- الحد من الأنشطة الخطرة والملوثة للبيئة لأنها أصبحت مكلفة للغاية، لذلك سيعمل الملوثون جاهدين على منع التلوث والحد منه لأنه أصبح يشكل عبئاً اقتصادياً ومالياً عليهم إذا تسبّبوا في التلوث أو ساهموا فيه.
- فرض الضريبة يعزز من الحوافز والتشجيعات للتخلص السليم من النفايات الصناعية الخطرة أو الخاصة، ويقلل من تخزينها.
- إيجاد سبل لحماية البيئة التي نعيش فيها من الأشخاص المؤذنين. إن دفع الضرائب لتقليل التلوث يدفع دافعي الضرائب نحو تقليل التلوث. (مريم ونفيسة، 2023، ص 20، 21).

2.2- التحفيز الجبائي والتنمية المستدامة

من خلال هذا المطلب سنبين العلاقة بين التحفيز الجبائي البيئي والتنمية المستدامة وبيان أهمية التحفيز الجبائي البيئي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

1.2.2- أثر التحفيز الجبائي البيئي وتطبيقاته في الجزائر

تعتبر الضرائب بشكل عام إحدى أدوات السيطرة الاقتصادية. ولهذا السبب، يهدف النظام الضريبي إلى أن يكون أداة لتمويل التنمية وتعزيز الاستثمار، بالإضافة إلى توجيهه نحو أنشطة أو مناطق محددة اقتصادياً. يهدف النظام الضريبي إلى توجيه سلوك المستهلكين نحو ترشيد استخدام السلع والخدمات، سواء بزيادة الضرائب لتحفيز الاقتصاد الأخضر أو بتخفيضها لتعزيز استهلاك معين.



والغرض الرئيسي من الإجراءات هو تحقيق تغييرات في أنماط استخدام الموارد، وبالتالي تقليل تأثيرها السلبي على البيئة. وتأتي هذه التغييرات على شكل إجراءات لترشيد استهلاك المواد الضارة، إما التقليل منها أو استبدالها بمواد أقل خطورة، مما يساعد على حماية البيئة من تأثيرات هذه المواد.

عندما يتم فرض ضرائب على الطاقة والمياه والمواد الخام والنفايات الصلبة والسائلة والغازية، فإن هذه الضرائب توفر أيضًا حافزًا للجهات الاقتصادية الفاعلة على الابتكار، حتى يتمكن دافعوا الضرائب من تطوير وسائل جديدة للنقل واستهلاك الطاقة والاستهلاك العام لتقليل الضرائب المدفوعة. (عبد الغني، 2016، ص185)

يمكن القول إن مبدأ الجباية البيئية يستند إلى فكرة بسيطة، حيث يدفع أكثر الأطراف ضريبة على البيئة الأكثر تلوثًا، كعقوبة على تدهور البيئة نتيجة استخدام تكنولوجيات تلويثية. هذه الضرائب تحفز الملوثين على تغيير استراتيجياتهم الصناعية والإنتاجية المعتمدة على التكنولوجيا الرخيصة والملوثة، للبحث عن وسائل جديدة وتقنيات صديقة للبيئة. على الرغم من أن هذه التقنيات غالبًا ما تكون أكثر تكلفة، إلا أن وجود الحوافز يجعلها جذابة اقتصاديًا للعناصر الاقتصادية المعنية بالاستثمار والإنتاج.

أ- التحفيز الجبائي في التشريعات الجزائرية

وفي الجزائر، نجد الكثير من الإشارات التي تتضمن إقرار الحوافز الجبائية والمالية في القوانين ذات الصلة بالبيئة وحتى ضمن قوانين أخرى كما هو الحال في قانون تطوير الاستثمار:

- التحفيز الجبائي المنصوص عليه في قانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة يشمل نظامًا للحوافز المالية والجمركية تحدده قوانين مالية، حيث تستفيد المؤسسات الصناعية التي تستورد التجهيزات القادرة على التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري أو التلوث بأشكاله المختلفة من تلك الحوافز. فالمادة 77 من ذات القانون تنص أيضًا على أن الأفراد الطبيعيين أو الأشخاص القانونيون الذين

يقومون بأنشطة لتحسين البيئة يمكنهم الاستفادة من تخفيضات في الربح الخاضع للضريبة، والتي يتم تحديدها بموجب قوانين المالية. (عبد الغني، 2016، ص190)

- التحفيز الجبائي الوارد في قانون حماية الساحل: في إطار تشجيع نقل وتحويل المنشآت الصناعية القائمة التي تضر أنشطتها بالبيئة الساحلية، فضلاً عن ضمان أن توسيع المراكز الحضرية القائمة يستهدف المناطق النائية عن الساحل، قرر المشرع من خلال قانون المالية لعام 2004 زيادة مقدار الضريبة المفروضة بنسبة 20% على أرباح الشركات المنشأة لأنشطتها المرتبطة بإنتاج المواد والخدمات الواقعة على مستوى الجنوب، بينما يتم تخفيض الشركات الواقعة على مستوى الجنوب بنسبة 20% بالولايات. وعلى المستوى الوطني، ستستفيد الولايات المرتفعة من تخفيض بنسبة 15% لمدة أقصاها 5 سنوات.
- الحوافز الضريبية التي ينص عليها القانون لتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في سياق التنمية المستدامة: فمصادر الطاقة المتجددة تشمل أشكالاً متنوعة من الطاقة مثل الكهربائية والحركية والحرارية والغازية، التي تستمد قوتها من مصادر طبيعية متجددة مثل الإشعاع الشمسي، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل أيضاً النفايات العضوية والطاقة المائية والكتلة الحيوية. من أجل تعزيز البحث والتطوير واستخدام مصادر الطاقة المتجددة كمكمل أو بديل لمصادر الطاقة التقليدية باستخدام الحوافز التي سيتم تحديد طبيعتها ومعناها بموجب قانون المالية لعام 2010، نلاحظ أن المشرع قد وافق على إنشاء الصندوق الوطني للطاقة المتجددة، الذي يتم تمويله عن طريق خصم 0.5% من ضريبة النفط، قبل أن يتم تغيير هذه النسبة إلى 1% في قانون التمويل التكميلي لعام 2011. والغرض من هذا الصندوق هو تقديم تمويل للشركات والمشاريع المسجلة في إطار تنمية الطاقة المتجددة والمشاركة. (عبد الغني، 2016، ص191)

▪ **حوافز ضريبية في القانون 17-11 المتضمن لقانون المالية لعام 2018:** وفق قانون المالية لعام 2018، تستفيد الأنشطة التي ينخرط فيها الشباب، بأنهم غالبًا ما يلجأون إلى الاستثمارات في الأنشطة الصديقة للبيئة مثل الأنشطة المتعلقة بمعالجة النفايات أو المشاريع الزراعية مثل الزراعة وتربية الحيوانات، والتي ستلقى إعانة من الصناديق الوطنية المختلفة لتشجيع تشغيل الشباب أو لدعم القروض الصغيرة أو للتأمين ضد البطالة، مع إعفاء كامل من ضريبة دخل الشركات لفترة معينة. وترتفع فترة الإعفاء لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ بدء النشاط إلى ست سنوات قابلة للتمديد لمدة عامين، إذا تعهد المستثمرون بتشغيل ثلاثة عمال دائمين على الأقل. وإذا كانت الأنشطة التي يقوم بها رواد الأعمال الشباب يحق لهم الحصول على الامتيازات المذكورة أعلاه، والتي تقع في منطقة تستفيد من امتياز خاص من صندوق تنمية الأقاليم الجنوبية، تكون مدة الإعفاء 10 سنوات من بداية النشاط.

▪ **الحوافز الضريبية البيئية في القانون رقم 16-20 المتضمن قانون المالية لسنة 2021:** ضمن قانون المالية لسنة 2018، حُسب تخصيص خاص رقم 302-065 باسم: "صندوق البيئة والساحل"، وهو نفس الحساب الذي نص عليه قانون المالية لسنة 2020 وقانون المالية لسنة 2021، وله دور مهم في تشجيع الاستثمار في المجال البيئي، نظرًا لمهامه في القضاء على الأنشطة الاستثمارية الملوثة أو الحد منها. يعود تاريخ إنشاء الصندوق الوطني للبيئة والساحل إلى القانون رقم 10 لسنة 2015م وقانون رقم 25/91 المتضمن القانون المالي لسنة 1992 المسى "الصندوق الوطني للبيئة" المعدل بالقانون رقم 100 لسنة 1992 والمرسوم رقم 01/12 المتضمن القانون المالي التكميلي لسنة 2001 والذي اتخذ اسم الصندوق الوطني للبيئة والتلوث ليحمل الاسم الجديد "الصندوق الوطني للبيئة والساحل" في القانون المالي لسنة 2018 ويحتفظ بنفس الاسم في قانون المالية لسنة 2020 وفي قانون المالية لسنة 2021. الصندوق الوطني للبيئة والساحل يعد وسيلة لجمع الأموال تهدف إلى تغطية الأنشطة المرتبطة بحماية

البيئة، ويُتحكم فيه تحت إشراف الوزير المكلف بالبيئة. يبرز أهميته في تعزيز الاستثمارات في مجال البيئة، حيث يوجه الصندوق نفقاته نحو حماية البيئة بناءً على قائمة محددة بقرار مشترك بين وزير المالية والوزير المكلف بالبيئة، مما يساهم في تعزيز الأنشطة الاستثمارية ذات الصلة بالبيئة، ويتم ذلك من خلال المهام المخولة له بموجب القوانين واللوائح المعمول بها. (سيف الدين وصدام، 2023، ص54، 56)

ب- الرسوم البيئية في التشريعات الجزائرية

ومن الرسوم التي أقرتها مختلف التشريعات الجبائية الجزائرية لحماية البيئة

نجد:

- رسم التطهير.
- الرسم على الزيوت والشحوم.
- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية.
- الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات.
- الرسم التكميلي على التلوث البيئي ذي المصدر الصناعي.
- الرسم على الإطارات المطاطية المستوردة.
- الرسم على الأكياس البلاستيكية.
- الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة (محمد وآخرون، 2020، ص58، 59).

2.2.2- دور التحفيز الجبائي في تحقيق التنمية المستدامة

يعد البعد البيئي من أهم أبعاد التنمية المستدامة والذي يستهدف الحفاظ على البيئة والتقليل من تلوثها وتبديد مواردها التي يجب استهلاكها بأسلوب رشيد وبعقلانية. فالتنمية المستدامة تتطلب حماية التربة والأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك وغيرها مع مراعاة التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات

السكان الآخذين في التزايد، فأي فشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة مثلاً كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل، وكذلك الأمر بالنسبة للمياه، إذ ينبغي التقليل من نسبة تلوث مصادرها.

وتسببت انبعاثات الغازات الدفيئة في ذوبان الأنهار الجليدية بما يكفي لرفع مستوى سطح البحر بمقدار سبعة أمتار وتسببت في هطول الأمطار الحمضية، مما تسبب في تغيير العالم والتأثير على فرص المعيشة المتاحة للأجيال القادمة. فالعالم مهدد بتدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تضر بصحة الإنسان. (حميد، 2019، ص156، 157)

يهدف البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى الحد من الآثار السلبية للأنشطة الإنتاجية على بيئة الكوكب والاستخدام المناسب للطاقة والموارد الطبيعية، وخاصة المياه والموارد الطبيعية غير المتجددة والتطوير المستمر للطاقات البديلة.

ومن ناحية أخرى، فإن السياسات الضريبية البيئية بشكلها الحالي ليست فعالة لعدم توافقها مع التطورات الحالية ومع أنواع الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية التي تحمي البيئة، فضلاً عن التزامها بمبدأ منع الأضرار البيئية الناجمة عن التلوث التي أقرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (زينب وحسن، 2023، ص972)

فالتحفيز الجبائي بهذا يوفر آلية لوضع أكبر أسباب التلوث البيئي تحت السيطرة عن طريق الجباية البيئية التي من شأنها أن تضغط على الشركات وتغريهم في نفس الوقت لدفعهم إلى اعتماد أساليب صديقة للبيئة وعدم تبديد الموارد الطبيعية، وذلك عندما يتحمل كل من يتسبب في التلوث أو أي ضرر للبيئة تكاليف هذا العمل على شكل ضريبة التي ستوجه لخدمة البيئة والوقاية من التلوث، وكذلك عن طريق إغراء من يتسبب في التلوث بابتكار أو اعتماد أساليب جديدة تقلل من نسبة التلوث وذلك بتحفيظه بالإعانات والإعفاءات التي سبق وأن تطرقنا لها.

3- دور التحفيز الإداري والتوعوي البيئي في التنمية المستدامة

تتمتع الإدارة بسلطات واسعة تؤثر بدورها على جميع مناحي الحياة والتعاملات الاجتماعية والاقتصادية مما يجعلها أداة فعالة لحماية البيئة واستغلال ذلك لتحقيق التنمية المستدامة، كما يلعب الحافز التوعوي والتثقيفي دورًا هامًا في ذلك كونه يربط المناخ العام للاهتمام بحماية البيئة، وسنحيط بكل ذلك فيما سيأتي:

1.3- دور التحفيز البيئي الإداري في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة

تعرضنا فيما سبق إلى التحفيز الجبائي البيئي الذي يمس الجانب الاقتصادي للشركات ودفعها إلى الكف عن كثير من الأساليب التي تتسبب في أضرار للبيئة واستبدالها بأساليب صديقة للبيئة، وفي هذا المطلب سنتناول الجانب الإداري الذي يقوم بذات الوظيفة.

1.1.3- نظام التصريح الإداري

لجأت الدول إلى تبني أسلوب التصريح الإداري كوسيلة تسهيل لممارسة الأنشطة الاستثمارية بدون الحاجة إلى إذن مسبق من الهيئات الإدارية، في حال كانت المخاطر المحتملة على البيئة غير بالية، سواء بسبب قلة التلوث المحتمل أو استنزاف الموارد الطبيعية بشكل ضئيل. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز البعد البيئي في التنمية المستدامة. يتم تعريف التصريح الإداري على أنه مجموعة من البيانات التي يقدمها الفرد أو الهيئة للسلطة الإدارية، بهدف إعلامها بنية ممارسة نشاط معين. فيما يتعلق بالتصريح الإداري البيئي، يُعرف عادة على أنه الإجراء الذي يتخذه الأفراد أو الجهات لإعلام السلطات الإدارية، إما قبل بدء النشاط أو بعد بدء ممارسته، ويتم ذلك وفقًا لمتطلبات القانون المتعلقة بالنشاط المحدد، مما يسمح للسلطات بدراسة تأثيرات هذا النشاط على البيئة. (سيف الدين وصدام، 2023، ص58)

ويعد نظام التصريح الإداري في القطاع البيئي هو الإجراء الذي يعلن بموجبه صاحب النشاط للإدارة عن رغبته في مزاولة نشاط بيئي معين، بحيث يلعب دورًا هامًا في تشجيع الاستثمارات في الأنشطة الأقل ضررًا للبيئة، حيث يساعد على إزالة العوائق القانونية التي تحول دون ممارسة نشاط لا يشكل في نظر الهيئة خطرًا على البيئة.

من خلال هذا الإجراء، يمكن لأي شخص يرغب في الاستثمار في أنشطة صديقة للبيئة أو أقل خطورة أن يبدأ في ممارسة نشاطه بعد تقديم وثائق الترخيص، دون أن تكون للإدارة الحق في الاعتراض على ممارسة هذا النشاط. تقتصر مهمة الإدارة عادة على التحقق من دقة البيانات المقدمة في الترخيص وتنفيذ الإجراءات المطلوبة لإتمام الترخيص. حيث أن الترخيص الإداري هو إجراء ليس أكثر من إفشاء أو إبلاغ للسلطة الإدارية بالنشاط المراد مزاويلته. لأنه إجراء لا يفرض أي قيود على المؤسسات التي تمارس الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على البيئة. (سيف الدين وصدام، 2023، ص62)

وبالتالي فإن هذا التصرف الإداري يساهم بشكل فعال في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، إذ وجد أساسًا من أجل مراعاة حماية البيئة ويهدف بالدرجة الأولى إلى إخضاع النشاط الاقتصادي لإذن إداري سابق على استغلاله بشكل حافزًا هامًا لتقييد التنمية بحماية البيئة وهو ما يعد تفعيلًا لمبادئ التنمية المستدامة.

2.1.3- نظام الشباك الوحيد اللامركزي

نظام الشباك الوحيد اللامركزي يأتي بهدف توحيد الإدارات التي يتعامل معها المستثمر، مما يسهل عليه إجراءات إنجاز واستغلال مشروعه الاستثماري. يعد هذا النظام من الأنظمة المحفزة على الاستثمار الوطني والأجنبي، حيث يشجع المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار داخل الدولة التي تنتهج هذا النظام. يُعزز دوره في تبسيط الإجراءات الإدارية المطلوبة لإتمام المشروع الاستثماري.

النهج اللامركزي في نظام الشباك الوحيد يهدف إلى توزيع مسؤوليات الإدارة بين الأجهزة المركزية والسلطات المحلية أو المصالح المستقلة، مما يساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتعزيز الاستثمار داخل الدولة. في هذا النظام، يعتبر الشباك الوحيد جهازاً تابعاً للسلطة اللامركزية المرفقية، يقتصر دوره على الخدمة التي أنشئ من أجلها، والتي تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بإتمام الاستثمارات. تُوزع الوظائف المتعلقة بالاستثمار بين الهيئة المركزية والهيئات اللامركزية المستقلة نسبياً، والتي تخضع لرقابة السلطة المركزية. (سيف الدين وصدام، 2023، ص65)

ومن أبرز الأهداف التي يُرجى تحقيقها من تكريس نظام الشباك: الشباك اللامركزي يعمل على تقريب الإدارات التمثيلية من المستثمر، حيث يُعتبر حلقة وصل بين الإدارة المركزية والمستثمر. يُبسط هذا النظام الإجراءات الإدارية المطلوبة للمستثمرين، ويضمن دعمهم قبل وبعد تنفيذ المشروع، بهدف تجنب العقبات الإدارية التي قد يواجهونها. تحسين مناخ الاستثمار حيث تلعب الإدارة دوراً حاسماً كمشفرة وموجهة للمستثمرين.

يوفر مختلف المعلومات الاقتصادية والقانونية والمالية التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرارات مدروسة في اختيار الأنشطة الاستثمارية الأكثر ربحية أو الملائمة، مما يؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمر ويشجعه على الاستثمار، مع مراعاة الاعتبارات البيئية. ولقد شهدت متطلبات حماية البيئة تحولاً كبيراً في مجال الاستثمار، حيث تم اعتماد شرط حماية البيئة كشرط أساسي لقبول تنفيذ المشاريع الاستثمارية، بعد أن كانت الدولة تعتمد سابقاً على مبدأ حرية الاستثمار بشكل مطلق. (سيف الدين وصدام، 2023، ص66، 67)

وبالتالي، يكرس نظام الشباك المركزي قواعد إدارية تنظم العمليات الاستثمارية وفقاً للمتطلبات البيئية، بهدف حمايتها من الأضرار والمخاطر التي قد

تتعرض لها. وبالتالي يشكل عاملاً فعالاً لتطبيق التنمية المستدامة كون حماية البيئة مركز اهتمامه.

وهذا ما تسعى إليه معظم الدول، وهو التوفيق بين تعزيز الاستثمار وحماية البيئة. من خلال توفير مصالح مختصة في مجال البيئة على مستوى الشباك الوحيد اللامركزي، يتمكن المستثمرون من خلاله الحصول على المعلومات اللازمة حول المخططات البيئية المتعلقة بمشاريعهم، وتساعدهم في الحصول على التصاريح اللازمة لمزاولة الأنشطة الاستثمارية التي تقلل من تأثيرها على البيئة.

الشباك الوحيد اللامركزي يعمل كوسيط بين المستثمر وإدارة البيئة، حيث يتولى استلام الملفات من المستثمر الراغب في الحصول على التصاريح اللازمة، ويقدمها للإدارة المختصة. كما يقوم بإعلام المستثمر بالنشاطات الاقتصادية التي تندرج ضمن الأنشطة الأقل إضراراً بالبيئة، ويساعده في تجهيز الوثائق والإجراءات اللازمة للحصول على التصاريح اللازمة لممارسة هذه الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب دوراً هاماً في حماية البيئة من المخاطر المحتملة، من خلال متابعتها الميدانية للمشروع الاستثماري للتحقق من تطبيق المستثمر لالتزاماته خلال مرحلة الاستغلال. (سيف الدين وصدام، 2023، ص68)

2.3- دور التحفيز البيئي التوعوي في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة

إن التحفيز لحماية البيئة في مختلف القطاعات والمستويات سيظل ناقصاً ما دام لا يصل إلى عامة أفراد المجتمع وهم النواة الأصلية لمختلف تلك القطاعات والطبقات.

1.2.3- مفهوم الوعي البيئي وأهميته

يقصد بالوعي البيئي ذلك الإحساس المتزايد والشعور الإيجابي والاهتمام بجميع البيئات المحيطة بالإنسان من جميع الأنواع والمكونات، ويهدف إلى التعامل بشكل إيجابي من خلال بذل الجهد والمشاركة في حل المشكلات البيئية والمقاومة وكل شيء من شأنه أن يهدد أمنه وسلامته. (صوراية، 2020، ص135)

من أجل تحقيق الوعي البيئي في المجتمع يجب أن تشارك جميع المؤسسات المجتمعية في تحقيق ذلك الوعي البيئي، بما في ذلك تدريب الإعلاميين المتخصصين في شؤون البيئة، وإشراك المؤسسات الدينية للتأكيد على أخلاقيات البيئة. كما أن إعداد البرامج العلمية والتربوية له دور كبير في تعزيز الوعي بحماية البيئة والحفاظ عليها، خاصة عند توجيهها للأطفال الذين يحتاجون إلى توعية بيئية مبكرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إعداد النشرات الإعلامية لتغطية الأحداث البيئية المهمة وإنتاج الأفلام الوثائقية التي تسلط الضوء على مشاكل التلوث المختلفة، مثل تلوث الأرض والماء والهواء، بالإضافة إلى التلوث بالضوضاء والتلوث الإلكتروني والبصري والإشعاعي، وذلك لزيادة الوعي وتحفيز الجمهور على اتخاذ إجراءات للمساهمة في حماية البيئة.

وكذلك تنظيم المسابقات الخاصة بالبيئة من طرف الجمعيات المهتمة بالبيئة سواء عن طريق الصور الفوتوغرافية أو الرسم أو البحوث والمقالات العلمية لإبراز بعض مشاكل البيئة واستعمال الوسائل الإعلامية الحديثة كالمواقع الإلكترونية في صلب المسابقات. (حياة، 2018، ص246، 247)

والوعي البيئي يتكون من ثلاثة ركائز أساسية متداخلة ومنفصلة في آن واحد، وهي التربية البيئية، والتعليم البيئي، والإعلام البيئي. تشكل هذه الركائز استراتيجية متكاملة تهدف إلى تشجيع السلوك البشري نحو التعامل المستدام مع البيئة وحمايتها. يبدأ التعليم والوعي البيئي من مرحلة رياض الأطفال ويمتد عبر جميع مراحل التعليم العام حتى التعليم الجامعي، مما يساهم في تحقيق التنمية البيئية المستدامة ونشر الممارسات والسلوكيات البيئية المستدامة في المجتمع. (صوراية، 2020، ص136)

2.2.3- متطلبات الوعي البيئي

- لنجاح التوعية البيئية يجب استيفاء مجموعة من المتطلبات والتي تتمثل في:
- توفير قاعدة معلومات بيئية مركزية تكون تحت تصرف الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والبيئية تقوم بتزويدهم بالمعطيات والمعلومات المطلوبة.

- لا بد من توفر الطرح السلس والمفهوم والواضح والعلمي والمنهجي متاحًا للقضايا البيئية، يعتمد ذلك على المنطق والإثبات والأدلة التي لا يمكن دحضها، والعمق في شرح وتفسير المشكلات البيئية التي يتم تقديمها ومناقشتها ولا يقتصر على السرد والوصف والتغطية السطحية المبسطة.
- لا بد من التنسيق مع مختلف المؤسسات المعنية بالبيئة والعمل على تكامل الأنشطة والمهام من أجل توعية بيئية فعالة.
- لا بد من التخطيط الإعلامي المسبق للأهداف المرجوة من الطرح الإعلامي البيئي لما يخدم القضايا البيئية.
- توعية الإعلاميين البيئيين بأهمية الدور الذي يقومون به للحفاظ على البيئة.
- إعطاء الفرصة لكل عضو في المجتمع لتحمل المسؤولية عن المشاركة في تقديم رأيه البيئي من خلال قنوات إعلامية مختلفة، بحيث تكون وسائل تفاعلية لنشر الوعي والثقافة البيئية.
- الدعم والتشجيع الدائم من قبل الإدارات البيئية للفنانين والمهنيين على وسائل الإعلام والصحفيين وتحفيزهم على أن يكونوا مبدعين في العروض البيئية.
- توفير مناهج دراسية للإعلام البيئي سواء في المدارس أو الجامعات أو في دورات علمية وتدريبية ترعاها هيئات بيئية.
- تشجيع الإعلاميين على التخصص في مجال البيئة من خلال تخصيص جائزة سنوية تكرم أفضل الأعمال الإعلامية ذات العلاقة بالقطاع البيئي في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي. تعتبر هذه الجائزة دعمًا للمبادرات التي تسلط الضوء على قضايا البيئة وتعزز الوعي الجماهيري بأهمية حماية البيئة والاستدامة.
- يمكن أن تشمل معايير الجائزة تقييم الابتكار والمعلوماتية والتأثير الإيجابي على المجتمع، وبالتالي تعزيز دور الإعلام في تعزيز سلوكيات مستدامة وتغيير إيجابي في التفكير العام بشأن القضايا البيئية.
- إدراك أهمية تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشكلات البيئية يعزز من الجهود المشتركة لتحقيق استدامة البيئة. ويتطلب ذلك

الاستفادة من التجارب العالمية وتبادل المعرفة، مع المشاركة الفعالة في المؤتمرات والمنتديات الدولية. هذا النهج يساعد على تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات البيئية، واستنباط التوصيات والحلول الابتكارية التي يمكن تطبيقها على الصعيد المحلي.

- التعاون مع الجمعيات المهتمة بالشأن البيئي ووضع خطة وبرامج متنوعة لمتابعة نشاطاتها وخاصة تلك التي تتطلب حملات توعية للعمل التطوعي والاهتمام بالبيئة.

- رسم السياسات والخطط والبرامج وتنظيم الحملات الإعلامية البيئية للمواضيع المهمة أو ذات الأولوية بالتعاون مع السلطات المتعلقة بقطاع البيئة.

- اعتماد القوافل البيئية المتنقلة والمجهزة بكافة الوسائل السمعية والبصرية مع منح المشاركين في برنامج التوعية عددًا من إصدارات خاصة بموضوع البيئة، كما يمكن عرض أفلام تسجيلية للتوعية بقضايا البيئة إضافة إلى إمكانية تنفيذ مسابقات فورية بين المشاركين وتوزيع جوائز رمزية عليهم وهي آلية متميزة لنشر الوعي البيئي لإمكانية وصولها إلى كافة شرائح المجتمع بالمدن والقرى، ويمكن أن تكون هذه القوافل على شكل أسابيع بيئية بالمدارس والجامعات والمراكز التكوينية مع تنفيذ أنشطة للتنظيف والتشجير. (قزادري، 2018، ص249، 250)

- تعزيز الثقافة البيئية الوعي البيئي والحفاظ على البيئة. وهي تعزز السلوك الفردي تجاه حماية البيئة من خلال نشرها على نطاق واسع وإدراجها في المناهج الدراسية، وغرس القيم في الأجيال الجديدة الذين هم قادة المستقبل. (صوراية، 2020، ص135)

- ومن جهتها تعتمد التنمية المستدامة على استخدام الموارد كاملاً وذلك بتحسين والخدمات التعليمية والصحية ومكافحة الجوع، وأن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية. ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً

بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، وتعني كذلك التنمية المستدامة فيما وراء الاحتياجات الأساسية وتحسين الرخاء الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعمال. (حميد، 2019، ص156)

- أما بالنسبة للبيئة التعليمية، فهو نظام متكامل يهدف إلى استيعاب الفرد فكريًا وثقافيًا، لأن العيب في أحد الأنظمة البيئية في مكان ما يسبب آثارًا أخرى تضر بالتوازن البيئي، والذي يؤثر بدوره على العناصر البيئية. (صوراية، 2020، ص135) والتنمية المستدامة بدورها مهتمة باستخدام مختلف الموارد البشرية استخدامًا كاملاً وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع وأن تصل الخدمات الأساسية إلى مستحقيها.
- وبالتالي فإن التحفيز التوعوي يساهم في تفعيل البعد البيئي والبعد الاجتماعي معًا، ولا ينفك أيضًا عن البعد الاقتصادي للتنمية، هذا عدا عن كون التوعية تشكل عاملاً وقائيًا، بحيث أن وعي المجتمعات بأهمية حماية البيئة من التلوث سيوفر كثيرًا من تكاليف محاربته.

الخاتمة

تتسم السياسات التنموية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة بالديناميكية والعمل على تغطية كافة الجوانب من خلال الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق رفاهية المجتمع دون الإضرار بالبيئة، عن طريق المحافظة على الموارد الطبيعية ومنع تبديدها وتلوثها. ومن هنا وجد التحفيز البيئي بمختلف أنواعه مكانة مهمة لدى دوائر القرار وصنع السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد تعرضنا في هذا البحث إلى مختلف جوانب التحفيز البيئي وبيننا فاعليتها في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة.

فالجانب الجبائي كان يستهدف دفع الشركات وأصحاب المشاريع التنموية الاقتصادية إلى مراعاة حماية البيئة إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية وتحفيزهم على ذلك من خلال الإعانات والإعفاءات الضريبية بأنواعها. أما التحفيز الإداري فيسعى إلى دفع المستثمرين والشركات إلى حماية البيئة من خلال الجانب التنظيمي، فتكون التسهيلات الإدارية حافزاً من أجل تشجيع الاستثمار على الأخذ بالاعتبارات البيئية، وعلى نشاط اقتصادي لا يتعارض مع المصلحة العامة.

بينما يبتعد التحفيز التوعوي البيئي عن الاقتصاديين والمشاريع التنموية، ويستهدف هذا النوع من التحفيز عامة أفراد المجتمع وممن يغلب عليه عدم المبالاة بهذا الموضوع، كما يُعنى بالجانب التعليمي والإعلامي، وهذا النوع من التحفيز يتقاطع مع البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، كونه يقوم على التوعية والتعليم، وحشد الموارد الاجتماعية والبشرية في المجتمع لحماية البيئة، والدعوة إلى الاهتمام بهذا الموضوع، مما سيشكل مناعة مجتمعية توفر الكثير من تكاليف محاربة التلوث.

مقترحات

- ويمكن تقديم بعض المقترحات التي نراها ضرورية تتمثل في:
- تكثيف الوعي المجتمعي والتعليمي بأهمية المحافظة على البيئة.
- ضرورة استخدام المزيد من الأساليب للضغط على الشركات والمؤسسات الاقتصادية لتبني حماية البيئة وعدم تبديد الموارد كمعيار من معايير التنمية.
- تكوين هيئات ولجان بيئية تشرف على الأعمال والأنشطة التي قد تتسبب في تلوث البيئة.
- بناء القدرة على التعامل مع مختلف التلعبات والفساد على مستوى الهيئات الاقتصادية من خلال تعزيز الشفافية والرقابة وتطبيق القوانين بدقة.



قائمة المصادر والمراجع

1- المؤلفات (الكتب)

- إسلام محمد عبد الصمد. "الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات وأحكام القانون الدولي". دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2016.
- اسماعيل نجم الدين زنكة. "القانون الإداري البيئي، دراسة تحليلية مقارنة". منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
- سوزان أحمد أبو رية. "الإنسان والمجتمع". دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.
- صلاح الدين عامر. "مقدمة لدراسة القانون الدولي للبيئة". مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، عدد خاص، 1983.
- طارق ابراهيم الدسوقي عطية. "النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة". دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2014.
- محمد صالح الشيخ. "الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها". مطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 2002.
- محمد علي سي مباحي. "الاقتصاد والبيئة: مدخل بيئي". المكتبة الأكاديمية، مصر، 1998.
- ناديا ليتيم. "دور المنظمات في حماية البيئة". دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

2- مقالات

- بايزيد علي. "التنمية المستدامة: مفهوما، أبعادها، ومؤشراتهما 'حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي'". مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد: 06، العدد: 02، 2022.
- بودالي محمد، تفرات يزي، بوشنب موسى. "التحفيزات الجبائية كاستراتيجيات لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر". مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، البليدة، المجلد 9، العدد 1، 2020.
- حسونة عبد الغني. "النظام الجبائي البيئي بين الردع والتحفيز". مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، العدد 13، 2016.

- حياة قزادري. "تعزيز دور الإعلام والتوعية البيئية لحماية البيئة في الجزائر". مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 1، العدد 29، 2018.
- خدير زينب، رافع حسن. "دور الجباية البيئية في تحفيز حماية البيئة في الجزائر". مجلة الفكر القانوني والسياسي، الأغواط، المجلد 7، العدد 1، 2023.
- رمضان صورايا. "أثر التربية البيئية في نشر الوعي البيئي في المجتمع". مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 12، العدد 1، 2020.
- عادل السيد محمد علي. "حماية البيئة أثناء استخدام أسلحة الدمار الشامل، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام". مجلة التشريع والقانون، العدد 34، المعهد العالي للعلوم الإدارية، مصر، 2019.
- فارس مسدور. "أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية". مجلة الباحث، ورقلة، العدد 07، 2010/2009.
- فاطمة بوكريطة. "حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة". مجلة صوت القانون، خميس مليانة الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2020.
- نور الدين حميد. "البعد البيئي للتنمية المستدامة". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، غزة، فلسطين، المجلد 3، العدد 12، 2019.

3- رسائل ومذكرات جامعية

- بوفجي سيف الدين، جحنيط صدام. "خوافر وضمانات حماية البيئة في مجال الاستثمار". مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريج، السنة الجامعية: 2022/2023.
- كريمة بلول ووسام مريخي. "حماية البيئة الطبيعية أثناء النزاعات المسلحة". مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 2016.
- مريم بلحاج، نفيسة زواوي. "مدى فعالية التحفيزات الجبائية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لمؤسستي EDIV و LING GAZ لسنة 2023". مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية: 2022/2023.

4- نصوص قانونية



— الأمر رقم 02-08 المؤرخ في: 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ج.ر عدد 42، لسنة 2008.